العدد (1796) السنة السابعة - الأحد (16) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

قبـــل أن يأتـــي بايـــدن...

عامر القيسي

بالامس وجهنا نداء للسيدين المالكي وعلاوي لحلحلة العقد فيما بينهما، لتخفيف متاعب المواطن العراقي، وهي كثيرة، واليوم نوجه نداءنا الى قادة الاحزاب والكيانات الفائزة، بان يحركوا أنفسهم قليلا، ويقربوا المسافات فيما بينهم، وينقذوا الجميع من الازمة السياسية التي نمر بها، قبل ان يأتي الاميركان مباشرة فيتدخلوا على طريقتهم الخاصة، وعندها لايسعنا الا ان نقول"يا للفضيحة". وحقيقة ستكون فضيحة سياسية بجلاجل كما يقول المصريون، ان نعجز نهائيا عن حل مشكلاتنا، فيأتي، من لانكف عن الحديث عن خروجه من اجل السيادة، ليفصلها بيننا. ولن يكون فصلا عشائريا سيكون فصلا من الطراز الاميركي الذي يأخذ مثلما يعطي.وعندها، على ما أظن، ستكون الصورة أوضح والكلام أنفع!

تقارير اميركية تتطاير في الصحف وتتسرب من لقاءات خاصة، تتحدث عن خيارات اميركية جديدة لتنشيط العملية السياسية، وواحدة من هذه الخيارات يسمونها"لي الذراع"ولاأحد يعلم حقيقة اية ذراع ستلوى وأية ذراع ستصافح. احد السياسيين العراقيين البارزين، قال"سيأتي بايدن حاملا بيده عصا"، فهل سنترك الامور الى الحد الذي يأتوننا بالعصي، وعندها نكون فرجة حقيقية للعالم الذي ينتظر هذه اللحظة، لحظة اعلان عجزنا عن حل المشكلات السياسية التي نمر بها وحلحلة العقد التي تعرقل التقدم ولو خطوة الى الامام. من غير ان نرسل مثل هذه الرسائل السلبية عن تجربتنا الفتية، الى المواطن أولا والى الاصدقاء قبل الاعداء؟

والحقيقة تقال لو كنت اوباما،مثلا، لما صبرت على مايجري في العراق بين القيادات السياسية، التي باتت صراعاتها تنعكس مباشرة على الشارع العراقي والوضع الامني، وبالتالي الوحيد الذي يدفع الثمن المر هو المواطن العراقي العادي. ولتدخلت ورفعت اكثر من عصا، لان المعادلة واضحة ولا تحتاج الى كثير ذكاء وحنكة وهي: فشل المشروع العراقي معناه فشل المشروع الاميركي. وبالتالي على اميركا ان لاتفكر باصدقاء جدد في المنطقة.

يقول احد السياسيين العراقيين البارزين ايضا"ان زيارة بايدن المرتقبة لن تحمل اية عصا، وان ادارة اوباما لاتريد ان تتدخل في صناعة القرار السياسي العراقي، وان عام ٢٠٠٥ هو غير عام ٢٠١٠."ومع جل الاحترام لهذا الاعتداد بالنفس، الا ان القراءة السياسية للمشهد العراقي، تقول بكل وضوح،ان التدخل الاميركي الواضح والمعلن بات قريبا، اذا استمر جبل الجليد بالتراكم. والدليل ان بعض القادة السياسيين العراقيين يحملون حقائبهم بين فترة واخرى، متجولين في العواصم البعيدة والقريبة طلبا للتدخل في الشأن العراقي الداخلي!

قبل ان يأتي السيد بايدن، بعصا أو من دونها،علينا ان نقدم الدليل، ونرسل الرسائل الواضحة للجميع، كل الجميع، اننا قادرون على ان نحل مشاكلنا بايدينا، بعصا ومن دونها، قبل ان يأتينا أي احد من الحدود، ليقول ماذا نفعل وكيف وماهي الطرق التي ينبغي ان نسلكها.

الأمم المتحدة تطالب بالإسراع بتشكيل الحكومة.. مخاوف من عدم الاتفاق بين الائتلاف الوطني ودولة القانون

مـفـاوضـات لاخـتـيـار مـرشـح تـوافـقـي يـتـولى رئـاسـة الحـكـومـة

بغداد / المدى

اقترب الموعد النهائي للتصديق على نتائج الانتخابات فما هي الا ساعات حيث تعلن المفوضية القرار بشأن اعادة العد والفرز في بغداد ، ورغم ان المفوضية اعلنت على لسان الناطق الرسمي للمفوضية قاسم العبودي ان كوادر المفوضية أنهت، يوم الجمعة، عد وفرز نحو ١١٠٩٨ محطة انتخابية في محافظة بغداد وهو العدد الكلي للمحطات المشمولة بالعد والفرز اليدوي".

وأضاف العبودي أن"نتائج هذه المحطات سيتم الاعلان عنها يوم غد الاثنين مؤكدا أن"قانون المفوضية يعطي للكيانات السياسية الحق بالطعن بنتائج الانتخابات خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشرها في الصحف الرسمية".

واعتبر سكرتير عام الامم المتحدة بان كي مون ان الأشهر المقبلة تعد فترة حرجة بالنسبة للعراق بسبب ارتفاع وتيرة المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة.

الى ذلك طالبت الامم المتحدة القادة العراقيين بالاسراع في تشكيل الحكومة واشار الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الى ان طول فترة عملية تشكيل الحكومة لن يخدم مصالح الشعب العراقي، مطالبا القادة السياسيين"بالتحرك السريع والعمل معا بروح من الوحدة الوطنية لبناء حكومة متماسكة وشاملة وضمان الانتقال السلمي".

وشددمون على"ان هذه هي المسؤوليات التي تأتي مع الديمقراطية وتقع على كاهل جميع الكيانات السياسية لا سيما تلك التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات الاخيرة".

من جانبه اكد رئيس المجلس الاسلامي الاعلى عمار الحكيم ان انتهاء العد والفرز اليدوي من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات سيفتح الطريق لمصادقة سريعة من المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات وسيسهل عملية انعقاد مجلس النواب في اقرب وقت ممكن مما سيضع البلاد على المسارات الصحيحة ضمن الاسقف الزمنية. مشددا على ضرورة تبادل وجهات النظر بين الاطراف السياسية والقوائم الفائزة وان يجلسوا الى طاولة واحدة بأسرع وقت ممكن ليتحاوروا ويوحدوا رؤاهم وان تأخذ المبادرات لتشكيل الحكومة وتيرة متسارعة، هذه السرعة وهذا التفاني سيسهل الى حد كبير تنظيم شؤون البلاد بالشكل الذي يتناسب وينسجم مع طموحات العراقيين. وحول اللقاءات المستمرة التي يجريها الحكيم قال: لاشك ان الاتصالات التي نجريها بين تحالف ودولة القانون مع القائمة العراقية مع

ابراهيم الجعفري

عادل عبد المهدي

جعفر الصدر

قصي السهيل

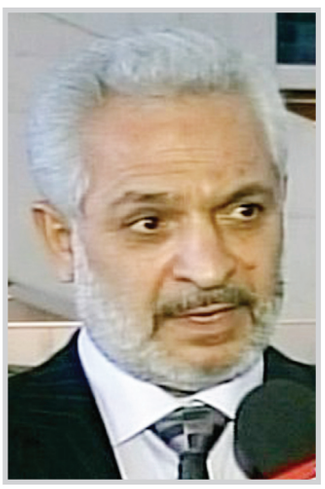

علي الاديب

الائتلاف الكردستاني هي اتصالات مثمرة ومهمة ومعمقة وقد قلنا دوما اننا نواقون لحكومة الشراكة الوطنية، هذه الشراكة تتطلب مثل هذه الاتصالات والتقارب في وجهات النظر واطلاع بعضنا على تصورات البعض الاخر فيما يرتبط بمسار عقد البرلمان وتشكيل الحكومة واتخاذ الخطوات المطلوبة وصياغة البرنامج الحكومي المقبل، على هذه الخلفية تتم هذه اللقاءات وهذه المشاورات.

فيما توقع القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الأديب"اجتماع هيئة الحكماء المشكلة من ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي لاختيار المرشح لمنصب رئيس وزراء الحكومة المقبلة خلال الأيام الثلاثة المقبلة".

وقال الأديب في تصريح لوكالة العراق امس السبت إن"هذه الهيئة ستختار المرشح لهذا المنصب بموجب الآلية المتفق عليها وهي حصوله على نسبة ٨٠٪ من نسبة أصوات الهيئة المكونة من عشرة أعضاء يمثل كل خمسة منهم أحد الائتلافين المتحالفين".

وأوضح الأديب انه"في حال فشل هذه الهيئة في اختيار المرشح وفق آلية التصويت سيصار إلى اتفاق أعضائها على آلية جديدة".

وجدد الأديب تمسك ائتلافه بمرشحه الرسمي لهذا المنصب وهو رئيس الائتلاف نوري المالكي، مضيفا"إذا حصلت عقبات في طريق اختياره فأن الحوار هو الحل لبحث ما هو جديد".

ومع تصريحات السياسيين وانتظار اعلان النتائج النهائية تدخل العملية السياسية مرحلة الحسم وسط ازدياد المخاوف من حلول موعد انعقاد الجلسة للاولى للبرلمان دون التوصل الى اتفاق على التشكيل الحكومي خصوصا مع عدم وجود مرشح لمنصب رئاسة الوزراء متفق عليه بين الجميع، وقال عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد مهدي البياتي ان"اللجنة المشتركة بين الائتلافين لتسمية مرشح رئاسة الوزراء ستبحث في بادىء الامر امكانية اختيار مرشح توافقي لهذا المنصب.

واشار في حديثه لـ الوكالة الاخبارية للانباء الى ان"اللجنة ستجتمع فور تسميتها من اجل وضع المعايير والاسس التي سيتم عليها اختيار مرشح الائتلافين لهذا المنصب مؤكدا ان المرحلة الاولى من نقاشات اللجنة ستتركز على بحث امكانية التوافق والتراضي بين المرشحين للخروج بمرشح توافقي واحد وفي حال فشلت هذه المحاولة فأن التصويت سيكون هو الخيار الاصلح للانتهاء من هذه المسألة".

وكانت مصادر مقربة اشارت الى ان هناك مساع داخل الائتلافين من اجل عقد اول اجتماع لهذه اللجنة للانتهاء من مسألة تسمية المرشح لرئاسة الحكومة قبل التصديق على نتائج الانتخابات.

من جهته كشف عضو ائتلاف دولة القانون ثائر الفيلي ان"الائتلاف الجديد بصدد البدء بمباحثات رسمية مع الكتل الاخرى لتشكيل تحالف واسع داخل البرلمان".

وقال الفيلي لوكالة اكانيوز للانباء ان"تحالف الائتلافين يركز حاليا على توسيع عدد مقاعده لضمان اغلبية الثلثين داخل مجلس النواب الجديد التي تتيح ايضا اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية ونوه ان الساعات المقبلة ستشهد تحركات باتجاه القوائم الكردستانية الاقرب للدخول في التحالف الجديد مؤكدا وجود رغبة لدى بعض الاطراف داخل القائمة العراقية التي يتزعمها علاوي من اجل المشاركة في التحالف الحكومي يأتي هذا في وقت لاتزال المخاوف من حالة عدم الاتفاق على التشكيل الحكومي الجديد قائمة مايهدد بمزيد من الفراغ السياسي".

وفي هذا الاطار حذر العضو المستقل في الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف من مغبة عدم الوصول الى توافق سياسي حول شكل الحكومة قبل موعد انعقاد جلسة البرلمان الاولى وقال لوكالة الاعلام العراقي ان"المدة الدستورية الفعلية لتشكيل الحكومة ستبدأ مع دعوة رئيس الجمهورية اعضاء البرلمان الجدد الى الالتئام واضاف ان عدم الاتفاق على اليات تشكيل الحكومة سيدخلنا في"الحيلة الشرعية"وهي ابقاء الجلسة الاولى للبرلمان مفتوحة ويديرها اكبر الاعضاء سنا.

فيما أعلنت «جبهة التوافق» عزمها على تقديم مبادرة لحلحلة المواقف بين الفرقاء السياسيين والاسراع في تشكيل الحكومة.

وقال القيادي في "التوافق" رشيد العزاوي في تصريح صحفي ان «المبادرة ترتكز على ان تقدم الجبهة برنامجاً حكومياً الى الكتل الفائزة لتتم مناقشته»، مبيناً ان «ذلك يجعل الكتل تخرج من عقدة المناصب وتوزيعها الى البرنامج السياسي الذي إذا اقر يسهل اختيار رئيس الوزراء القادر على تنفيذه». وعن أهم فقرات البرنامج أوضح انه «ينص على ان تكون الحكومة المقبلة من المكونات الثلاثة الرئيسة (الشيعة والسنة والاكراد) ويشدد على ضرورة عدم تهميش أي منها».

وأضاف ان «البرنامج هو ذاته وثيقة الاصلاح السياسي التي قدمتها التوافق في نهاية الدورة البرلمانية السابقة وفشلت الحكومة في تطبيقها، مع بعض الفقرات التي تمت اضافتها حديثاً».

وأشار الى ان «البرنامج ينص على ضرورة أحداث توازن بين المكونات الثلاثة في المؤسسات العسكرية والامنية والسياسية»، وزاد ان «اجتماعاً سيعقد للجان التفاوضية في الكتل السياسية الفائزة لمناقشة البرنامج والخروج بصيغة نهائية متفق عليها وبالتالي ستسهل عملية اختيار رئيس الوزراء، كما ستسهل عملية توزيع المناصب بين الكتل الفائزة».

وكان البرلمان العراقي السابق أقر «وثيقة الاصلاح السياسي» أواخر عام ٢٠٠٨ و «الاتفاق الامني" بين بغداد وواشنطن. وتنص الوثيقة ايضاً على «تحجيم عمليات اجتثاث البعثيين واعادة من لم تتلطخ ايديهم بالدماء الى وظائفهم والسماح لهم بالعمل السياسي».

في الوقت نفسه تخوف عدد من المتابعين للشأن السياسي من فشل الائتلافين الوطني والقانون في تسمية اعضاء مجلس الحكماء المكلف باختيار الشخصية المرشحة لشغل منصب رئاسة الوزراء في الحكومة المقبلة والذي اتفقا على تشكيله بعد الاعلان على تحالفهما، الأمر الذي تسبب في تأجيل اجتماعات المجلس المذكور، مما يضفي مزيدا من العراقيل أمام تحالف الطرفين.

وبحسب الاتفاق يقوم مجلس الحكماء الذي يضم ١٤ عضوا، سبعة من كل ائتلاف، بدراسة ملفات المرشحين لمنصب رئيس الوزراء من كلا الائتلافين واختيار اثنين منهم، يجري بعدها التصويت من قبل جميع أعضاء الائتلافين على شخصية واحدة.

وبهذا الشأن ذكر القيادي في الائتلاف الوطني العراقي حيدر السويدي في تصريحات صحفية أن"لجنة الحكماء المكلفة باختيار رئيس الوزراء كان من المؤمل أن تجتمع صباح الجمعة، لكن تأخر طرح الأسماء من قبل (دولة القانون) بسبب عدم توفقهم في اختيار خمسة أسماء، مما أدى إلى تأجيل هذا الاجتماع، بينما الائتلاف العراقي كان قد حسم أمره وسمى شخصيات المجلس".

وأضاف"نتمنى من دولة القانون أن يحسم أمره خلال الساعات الـ٤٨ القادمة كي تتمكن اللجنة من اختيار اثنين من المرشحين الخمسة من كلا الائتلافين لنصل إلى المرحلة النهائية باختيار مرشح واحد وفق آليات وشروط وضعت من قبل لجنة الحكماء ومن خلال التصويت داخل الائتلافين قريبا".

يذكر ان ائتلاف دولة القانون اكد تمسكه بطرح مرشح واحد وهو رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي بينما طرح الائتلاف الوطني عدة مرشحين.

وكشف السويدي أن"لجنة الحكماء ستضم شخصيات من كلا الائتلافين يمثلون جميع مكوناتهما، وأن بعضهم فاز في الانتخابات الأخيرة بعضوية البرلمان والبعض الآخر هم سياسيون يمثلون أحزابهم، فلا يوجد شرط أن يكون الحكماء فقط من داخل البرلمان"، رافضا الكشف عن أسماء الحكماء الذين رشحهم تحالف الحكيم.

من جهته، نفى خالد الأسدي المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي المعلومات التي ذكرت أن أسباب تأجيل اجتماعات مجلس الحكماء تعود لاختيار خمسة أعضاء من حزب الدعوة ضمن الأسماء المرشحة من قبل دولة القانون.

وقال الأسدي في تصريحات صحفية"لم يكن هناك موعد أصلا لعقد اجتماع الجمعة، لكن ما تم الحديث عنه أنه خلال اليومين القادمين سيعقد أول الاجتماعات". كما أشار إلى أن الائتلاف الوطني العراقي"لم يسم حتى الآن مرشحيه لمجلس الحكماء وربما قدموا الأسماء امس السبت".

ومن جهته، قال القيادي في التيار الصدري بهاء الأعرجي في تصريحات إعلامية إن"ائتلاف دولة القانون قدم خمسة من أعضاء حزب الدعوة ليكونوا في اللجنة، الأمر الذي يرفضه الائتلاف الوطني، فيما يواجه الأخير مشكلة عدم توصل مكوناته إلى اتفاق حول أسماء المرشحين"، مشيرا إلى وجود مطالبات من داخل ائتلاف دولة القانون للانضمام إلى الائتلاف الوطني مقابل الحصول على منصب رئيس الوزراء وأن"هذه المطالبات التي جاءتنا من قبل أعضاء في (دولة القانون) تقدر بنحو ٣٠ مقعدا، وهي تريد الانضمام إلينا مقابل الحصول على منصب رئيس الوزراء".

وأضاف الاعرجي أننا نتوقع المزيد من المفاجآت في عملية المفاوضات الجارية حاليا مع باقي الكتل السياسية"، مشيرا إلى أن الائتلاف الوطني قد يعتمد على مسألة إيجاد مرشح تسوية يكون رئيسا للحكومة المقبلة»، منوها بأن"مرشح التسوية سيكون أفضل حظا من نوري المالكي لتولي رئيس الحكومة بسبب دعمه من أغلب المكونات، مبينا أن التحالف المعلن عنه مؤخرا لن تطول فترته بسبب شدة الخلافات على من يتولى منصب رئيس الوزراء المقبل".

من جهتها، كشفت القيادية في ائتلاف دولة القانون عامرة محمد البلداوي أن الأسبوع المقبل سيشهد مفاجآت كثيرة، مثل المفاجأة التي حصلت عندما اختير المالكي سابقا لرئاسة الوزراء رغم أن كل الدلائل تشير إلى أن علي الأديب هو المرشح الأقوى لشغل منصب رئيس الوزراء.

وقالت البلداوي في تصريحات صحافية"إنه لا يمكن التكهن بما يجري في الساحة السياسية العراقية لأن الأمور بدأت تتغير بسرعة كبيرة لم نعهدها من قبل، وأن هناك حالة تقدم باتجاه حل الأزمة، فعلى سبيل المثال في فترة من الفترات لم تكن (العراقية) تصرح بأن لديها رغبة في لقاء المالكي وعلاوي، فيما نجد اليوم أن القائمتين تعملان على تقريب وجهات نظرهما من أجل أن يتم اللقاء قريبا، وهذا يبين أن الأمور بدأت باتجاه مسار الحل"، مبينة أنه"لم يكن هناك من مرشحين لشغل منصب رئاسة الوزراء سوى المالكي بالنسبة لـ(دولة القانون)، والآن أصبح يتردد ترشيح أكثر من شخصية لهذا المنصب".

يصل معدلها يوميا إلى أقل من أربع ساعات

بغـداد بـلا كـهـربـاء.. والـــوزارات المعنية تـتـراشـق الاتـهـامـات

بغداد / المدى

في الوقت الذي تستمر فيه أزمة الكهرباء وتتوالى ساعات انقطاعها مع حلول فصل الصيف، تبادلت وزارتا الكهرباء والنفط الاتهامات فيما بينهما بشأن تزويد الوقود، حيث اتهمت وزارة النفط نظيرتها الكهرباء بالتلكؤ في تسلم الحصة المقررة لها من الوقود الذي يغذي محطات الكهرباء في البلاد، الكهرباء بدورها اتهمت وزارة النفط بالتقصير في إعطائها الحصة الكافية من الوقود، مؤكدة ان ما تستلمه اقل من ربع الكمية المقررة.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد في تصريح لوكالة العراق بيتنا:"إن وزارة الكهرباء تتباطأ في تسلم حصتها من الوقود اللازم لتشكيل المحطات الكهربائية في العراق، نافيا أي تقصير من قبل وزارته في تزويد محطات الطاقة بالحصة الكافية من الوقود".

واشار الى وجود تلكؤ في تسلم الوقود من قبل وزارة الكهرباء، موضحا انها لا تتسلم سوى ٣٣٪ من الحصة المقررة من مصفى بيجي و ٤٥٪ من البصرة.

وأوضح جهاد:"أن نسبة التجهيز لوزارة الكهرباء بالوقود هي ١٢٠٪ من النفط الخام و ١٠٠٪ من النفط الاسود"، مشيرا الى ان حاجة وزارة الكهرباء هي تسعة ملايين لتر وان ما تلبيه وزارة النفط هو ثلاثة ملايين لتر يوميا فيما خصصت الست ملايين الباقية لاستيراد مادة الكاز اويل من دول الجوار، بالتالي لاتبقى حجة لدى وزارة الكهرباء، حسب تعبيره.

وقال جهاد ان وزارة النفط تقوم بتجهيز المولدات الاهلية التي تجهز المواطنين اكثر من وزارة الكهرباء بمعدل مليونين و ٨٠٠ لتر يوميا، موضحا ان قرار الزيادة يأتي ضمن خطة الوزارة لزيادة ساعات التشغيل اليومية وخفض سعر الامبير.

وفي المقابل، نفى المتحدث باسم وزارة الكهرباء ابراهيم زيدان في حديث لوكالة العراق بيتنا توفير وزارة النفط لاحتياجات وزارة الكهرباء من الوقود، خاصة مادتي الغاز والغازولين.

وتابع زيدان أن شح كميات النفط التي تحتاجها الوزارة داخليا، يجبرها على استيراد مواد الغاز والغازولين من الخارج، واصفا تصريحات المتحدث باسم وزارة النفط بغير الدقيقة.

وقال:"إن مسألة نقل الوقود تتم عن طرق الأنابيب وليس الصهاريج، وان وزارة الكهرباء لا تمتلك صهاريج لنقل المنتجات النفطية وهذه مسألة فنية استطاع من خلالها تغيير الحقيقة"، واشار زيدان الى"أن توفير الصهاريج ليس من مسؤولية وزارة الكهرباء لان وزارة النفط لديها شركة متخصصة لتسويق ونقل المنتجات النفطية".

واوضح"ان عملية النقل سببت معاناة كبيرة تسببت في هدر ملايين الدولارات لاستيراد ونقل هذه المنتجات، باعتبارها تستهلك الكثير من مخصصات وزارة الكهرباء وهذه موثقة لدى الوزارة بكتب رسمية".

وعن الاسباب الاخرى للانقطاع المستمر في التيار الكهربائي قال زيدان:"ان محطات التوليد في كل عام من نهاية الربيع وفي بداية الصيف تكون تحت الصيانة لإعداد الوحدات الإنتاجية، والسبب الأخر أن معمل غاز الشمال والتابع لوزارة النفط لديه مشاكل فنية وهو تحت الصيانة التي تسببت بتوقف ثلاث محطات توليد حالياً، ما يؤدي إلى فقدان ٢٠٠٠ ميكا واط وشحة الوقود، بالاضافة الى ان مسالة شحة المياه تسببت بفقدان ما يقارب ٥٠٠٠ ميكا واط، بينما لعبت أعمال التخريب لخطوط نقل الطاقة دورا في عدم وصول الطاقة للعاصمة بغداد". وبحسب تقرير لوكالة الأنباء الألمانية فإن مسؤولين عراقيين يعتقدون أن توفير الطاقة الكهربائية للعراقيين خلال الصيف الحالي لن يكون بالمستوى المطلوب بسبب أعمال التخريب المستمرة التي تطال خطوط وأبراج نقل الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تدني مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية في أرجاء البلاد.

ويقول المسؤولون إن «خطوط وأبراج توزيع الطاقة الكهربائية تتعرض بشكل شبه يومي إلى عمليات تخريب بعضها في مناطق سكنية وأخرى في مناطق غير مأهولة في مناطق جبلية وعرة وصحراوية.. مما ينعكس سلبا على توزيع الطاقة ضمن الإمكانات الحالية المتاحة».

وبحسب إحصائيات وزارة الكهرباء العراقية فإن معدل إنتاج الطاقة الكهربائية يبلغ حاليا أكثر من ٨ آلاف ميغا واط منها ما يتراوح بين ٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ميغا واط لمدينة بغداد، فيما تبلغ الحاجة الفعلية للبلاد بحدود ١٣ ميغا واط، وبالتالي تبقى عملية الانقطاع المنتظم للتيار خلال الصيف الحالي متواصلة رغم ارتفاع درجات الحرارة لمعدلات تجاوز ٥٠ درجة مئوية خلال الشهرين المقبلين.

ويستعين الملايين من العراقيين بمولدات كهربائية صغيرة لسد الحاجة، فضلا عن شراء الكهرباء من مولدات كهربائية يملكها القطاع الخاص بأسعار باهظة، ويتم نقلها عبر شبكة عنكبوتية غير منتظمة من الأسلاك للمنازل تشوه معالم الأحياء السكنية والأبنية الحكومية والمصارف والمحال التجارية والأسواق فضلا عن أن بعضها تسبب فعي اندلاع حرائق كبيرة جراء التوزيع غير المنتظم لها.

وقال محمد جعفر صالح المدير العام لنقل الطاقة الكهربائية بوزارة الكهرباء إن مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية حاليا «لا تلبي حاجة البلاد.. وقد أعددنا جدولا لتوزيع الطاقة الكهربائية حسب النسب السكانية لكل مدينة».

وأضاف «هناك نقص في إنتاج الطاقة الكهربائية.. ونأمل أن يكون الإعداد للصيف الحالي أفضل من الأعوام الماضية».

وذكر المسؤول أن «أبراج نقل الطاقة الكهربائية تتعرض باستمرار لأعمال تخريب.. خصوصا في مناطق شمال وغرب البلاد مما يتسبب في إيقاف نقل الطاقة إلى مناطق واسعة في البلاد، وخصوصا بغداد». وقال «هناك شركات من جنسيات روسية وتركية.. وما زالت الشركات الأجنبية تتحجج بالظرف الأمني رغم تحسن الظروف».

وأضاف صالح «ممكن في عام ٢٠١٢ أن يلمس المواطن تحسنا كبيرا في إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.. ويكون الانقطاع بحدود ساعة واحدة أو ساعتين خلال اليوم الواحد.. أما الآن فالحال هو ١٢ ساعة انقطاع مقابل ١٢ ساعة تجهيز». وأردف «مشكلة النقص الكبير في إنتاج الطاقة الكهربائية هي أكبر من حجم الوزارة.. وقد وضعنا خطة منذ عام ٢٠٠٦ لتطوير الطاقة الكهربائية خلال خمس سنوات.. وتم التعاقد مع شركات أجنبية لإنشاء وحدات.. والتخصيصات السنوية للعام الحالي بلغت مليار و ١٠٠ مليون دولار في حين أن وزارة الكهرباء تحتاج إلى أضعاف هذه المبالغ..».

وأضاف «لقد قدمنا ميزانية إلى وزارة التخطيط قيمتها ١٠ مليارات دولار للموازنة العامة للعام الحالي.. حصلنا فقط على مليار دولار ضمن الموازنة.. وهي لا تكفي لتنفيذ مشاريع الوزارة في قطاع الإنتاج والنقل والتوزيع.. أعتقد أن المواطن سيلمس تحسنا بالطاقة الكهربائية عام ٢٠١٢».

ويوجه المواطنون العراقيون الكثير من الانتقادات للحكومة لعجزها عن حل أزمة الكهرباء طوال السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ حيث انخفضت مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية إلى أدنى مستوياتها جراء قصف الجيش الأميركي لمحطات الإنتاج وشبكات التوزيع، كما اتسعت أعمال استهداف شبكات وأبراج التوزيع نتيجة اتساع أعمال العنف في البلاد طوال السنوات الماضية وحتى الآن.

من جهته أكد مدير محطة تازة الغازية، امس أن أعمال إصلاح الوحدة ٩٤ من المحطة بلغت نسبة ٣٠٪، وأن ثمانية خبراء ألمان من شركة سيمنز يعملون على إعادة إصلاح الوحدة، فيما توقع أن تنتهي أعمال التصليح والتشغيل التجريبي مطلع شهر تموز المقبل.

وقال جلال أحمد جليل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن"خبراء شركة سيمنز الألمانية، أنجزوا ٣٠٪ من أعمال إصلاح وحدة الإنتاج رقم ٩٤ بمحطة تازة الكهربائية، فيما وصلت من الخارج المواد الاحتياطية الخاصة بتوربينات المحطة"، مضيفا أن"توقف الوحدة عن العمل حرم الشبكة الوطنية من ٢٤٠ ميكا واط".

وكانت دائرة إنتاج الطاقة الكهربائية الشمالية، أعلنت في ١٠ من كانون الثاني الماضي، أن العمل في إحدى محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في محطة تازة الغازية، قد توقف بسبب عطل ميكانيكي في إحدى الوحدات الإنتاجية.

وأوضح مدير المحطة أن"الكوادر الفنية والهندسية تمكنت في المرحلة الأولى من إخراج الأجزاء غير الصالحة للعمل لإبدالها بأخرى جديدة وتأهيل توربينات المحطة"، لافتا إلى أن"الوحدة الإنتاجية الثانية والمسماة الوحدة٦٤ هي الأخرى تعاني من مشاكل فنية في الإنتاج، وأن تلك المشاكل تسبب عنها انخفاض معدل الإنتاج بالوحدة من ٥٠ إلى ٣٠ ميغا واط".

وكانت شركة سيمنز الألمانية قد نصبت في عام ٢٠٠٨، محطتين غازيتين في تازة (٢٠كم جنوب كركوك)، الأولى بطاقة ٢٦٥ ميغاواط والثانية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦٥ ميغا واط. وتوقع مدير محطة تازة الغازية أن"تنتهي أعمال التصليح والتشغيل التجريبي في المحطة مطلع شهر تموز المقبل".

يذكر أن محافظة كركوك، ٢٥٠ كم شمال شرق بغداد، تشهد منذ بضعة أشهر انقطاعاً في التيار الكهربائي يصل إلى ٢٠ ساعة في اليوم، بسبب تقليل حصصها من قبل وزارة الكهرباء. ويوجد في مدينة كركوك ثلاث محطات إنتاجية هي محطة كهرباء تازة وملا عبد الله والدبس الغازية.

معانات مع المولدات الاهلية